وزير النفط: خطة خمسية لتوظيف خريجي هندسة البترول في القطاع النفطي

أعلن وزير النفط خالد الفاضل عن خطة حكومية مدروسة مدتها خمس سنوات تتعلق بتوظيف خريجي هندسة البترول أو التخصصات الأخرى في القطاع النفطي.

وقال الفاضل في تصريح صحافي عقب حضوره اجتماع لجنة تنمية الموارد البشرية امس ، إن هذه الخطة بدأت في السنة المالية 2018 2019– ومستمرة حتى السنة المالية 2022–2023 ومتعلقة بخريجي هندسة البترول.

وبين أن مؤسسة البترول الكويت دأبت على قبول جميع الناجحين في اختبارات هندسة البترول، وأن عدم استيعاب جميع الناجحين في الاختبارات اقتصر على عامين فقط، ثم عادت المؤسسة بعدهما إلى قبول جميع الناجحين في اختبارات هندسة البترول التابعة لشركة نفط الكويت KOC.

وعما يتعلق بدور المؤسسة في فرض نسبة التكويت على عقود المقاولين، قال الفاضل إن المؤسسة تجاوزت نسبة الـ 25 % التي تفرضها الحكومة لتأهيل شركات القطاع الخاص للمناقصات والمشاريع، باشتراطها نسبة تكويت 30% لتأهيل الشركات للدخول في مناقصاتها وأعمالها.

أبرمها المدير العام السابق

لجنة الميزانيات تتابع 3 اتفاقيات استشارية بنحو 15 مليون دينار في «هيئة الطرق»

رياض عواد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة مشروع ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وناقشت اللجنة عدم تفعيل اختصاصات الهيئة ونقل كامل الاختصاصات المنصوص على نقلها من الجهات الحكومية وفق قانون إنشائها ، حيث لا تزال الهيئة تواجه صعوبة شديدة في ممارسة جميع اختصاصاتها بسبب وجود تشابك معقد في الاختصاصات بين الهيئة وكل من وزارة الداخلية ووزارة شؤون الخدمات وبلدية الكويت لمبررات يفترض أن يتم حسمها منذ صدور القانون في سنة 2014 والتعديلات المقدمة عليه في سنة 2015.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي

حيث سبق وأن ناقشت اللجنة هذا الأمر في عدة اجتماعات ومنها اجتماعها مع سمو رئيس مجلس الوزراء للبت في حل هذه الإشكالية ، وعلى اثره تم نقل ما خصص من مبالغ للمشاريع الإنشائية في ميزانية الهيئة السابقة 2019/2018 والبالغة 500 مليون دينار إلى ميزانية الأشغال العامة لحين اكتمال جاهزية الهيئة لادارة ميزانيتها وفق القواعد الرقابية السليمة.

ونظرا لاستمرار ذات الوضع فقد جرى ذلك على ميزانية السنة المالية الجديدة 2019/2020 ، بإدراج مبلغ 538 مليون دينار في ميزانية وزارة الأشغال العامة فيما يخص المشاريع الإنشائية والصيانة الجذرية.

ووفق معطيات التقارير الرقابية وبأن الوضع لا يزال قائم على ماهو عليه مما انعكس ذلك على الحساب الختامي بتحقيق وفورات بلغت ما نسبته 54 % لأسباب منها عدم اعتماد الهيكل التنظيمي وعدم استكمال إجراءات النقل أو التعيين أو الندب وبالتالي انعكاس ذلك على المصروفات العامة بالانخفاض حسب الاحتياجات الفعلية ، وعلى الرغم من نقل اختصاصات قطاع الطرق من وزارة الأشغال إلى الهيئة دون انتقال موظفيها ، مما أدى إلى عدم انعكاسهعلى تقديرات الميزانية الجديدة للباب الأول وانخفاض تقديراتها بواقع 7.6 مليون دينار مما يشير إلى عدم الجدية في نقل المختصين من القطاع المعني نقله من وزارة الأشغالالعامة ، وبأن الوزارة هي من تقوم بأعمال الطرق فعليا تحت اشراف الهيئة.

وأن اللجنة بصدد الاجتماع مع اللجنة الوزارية المشكلة بشأن ما طرح في اجتماع سمو رئيس مجلس الوزراء ومنها حسم قضية هيئة الطرق والنقل البري.

كما شددت اللجنة على ضرورة متابعة ما قام به مدير عام الهيئة (السابق) من اعتماد 3 اتفاقيات استشارية بقيمة ما يقارب 15 مليون دينار، ومنها ماهو متعلق بتقديم خدمات الدعم الفني لقطاع هندسة الطرق ، حيث تم اعتمادها دون العرض على مجلس الإدارة وعدم صدور موافقة بتفويضه بالتوقيع بالمخالفة للوائح المنظمة.

وتبين للجنة أن تلك الانفاقيات لم تعرض على مكتب المراقبين الماليين قبل الارتباط بها ، كما أن ديوان المحاسبة قد تحفظ عليها وأصدر عدم موافقته كرقابة مسبقة على تلك الاتفاقيات ، وأن الموضوع تم بحثه في لجنة تقصي الحقائق بمجلس الأمة وأصدرت تقريرها بذلك والموضوع محال حاليا لهيئة مكافحة الفساد «نزاهة».

الدلال: لم نحصل على وعد من وزير النفط بتوظيف جميع الخريجين

جانب من اجتماع لجنة شؤون تنمية الموارد البشرية

قال النائب محمد الدلال ان لجنة تنمية الموارد البشرية بحثت في اجتماعها امس بحضور وزير النفط ووزير الكهرباء والماء خالد الفاضل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل قضية توظيف الكويتيين في القطاع النفطي.

ونقل الدلال عن وزير النفط قوله أن هناك خطة جاهزة لتوظيف الخريجيين والمواطنين في النفط خلال 5 سنوات مقبلة.

وقال الدلال ان الوزير اكد ان اختبارات القبول لن تكون تعجيزية ، مضيفا انه تم التشديد على الوزارة بان تكون اكثرجدية في توظيف العمالة الوطنية خصوصا في العقود وان يشمل مختلف التخصصات لا سيما خريجي هندسة البترول

وأشار الدلال إلى أن هناك جهات حكومية غير متعاونة والحكومة لازالت غير واضحة ولا ترد على الاسئلة البرلمانية ولا الاستفسارات بهذا الخصوص.

وأضاف انه سيتم الرد على خطة استيعاب الخريجين في وزارة النفط خلال الجلسة القادمة خاصة وانه لم نحصل على وعد من وزير البترول بتوظيف جميع الخريجين

الفضل: الصدام مع الحكومة أصبح أمراً واقعاً لعدم تعاطيها مع توظيف أبنائنا

احمد الفضل

اكد النائب أحمد الفضل أن الحكومة لم تعط النواب اي رقم حول التعيينات في القطاع النفطي خلال اجتماع لجنة تنمية الموارد امس

وقال الفضل في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن ردود فعل النواب كانت سلبية تجاه هذا الأمر لأن الحكومة وعدت فقط ان ترسل بيانات مكتوبة لكنها لم تعط أي بيانات عن التوظيف والإحلال الحالي ولا حتى في المستقبل.

وأوضح الفضل أنه كان يتوقع ذلك وحذر منه من اكثر من عام مشيرا إلى أن كمية الخريجين اكبر من استيعاب الحكومة .

وبين ان الصدام مع الحكومة في هذا الأمر اصبح امر واقع لأن المسألة أرقام في النهاية .

وبين ان أحد أولياء الأمور ابلغه أن له ابن وابنة تخرجا بتفوق في هندسة البترول من 3 سنوات ولا يعملان .

وتساءل الفضل «اذا كان القطاع النفطي الضخم لم يستوعب 250 خريج فأي قطاع آخر يستوعب «

وقال إنه سأل المسؤولين في النفط فأجابوا أن التعليم العالي هو من يوافق على إرسال البعثات ولا يوجد ربط مع النفط قبل ارسال البعثات.

وطالب الفضل وزارة التعليم العالي بوقفة وإغلاق التخصصات غير المطلوبة واعاده حسابات بالبعثات لأن الخاسر الاول هي الحكومة والخاسر الثاني هي المواطن ، ويجب أيقاف البعثات وتوجية البعثات نحو التخصصات المطلوبة.

وأشار إلى أن هذه الشهادات اصبحت زائدة عن الحاجة وضاع من عمر الطالب عدة سنوات في الدراسة لكي يجلس في بيته .

وقال إن مايحدث هو مجرد بوادر لأزمة أكبر لأن الأعداد المقبلة ستكون بالالاف والحكومة ستكون مسؤولة عن تحمل تبعات الأمر.

وبين أنه طالب مرارا بان يتم إعادة النظر في البعثات وتوقيف التي فيها تخمة.

واوضح أن هناك 42 ألف مدرس تمثل فرص توظيف في قطاع التعليم ونقص في مدرسي الفيزياء واللغة العربية وغيرها ويجب توجيه التخصصات إليها ولن تتحمل الدولة تكلفة بل تقوم بالإحلال فقط .

من جانب آخر قال الفضل « لدينا بلاغ لوزاره الداخلية وسؤال لوزير الداخلية عن عدد الرقباء في اخر خمس سنوات من حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والذين تم تعديل وضعهم الوظيفي».

وقال إن هؤلاء حصلوا على شهاداتهم وهم على رأس عملهم وتعدل وضعهم الوظيفي إلى ملازم وملازم أول وحصلوا على شهاداتهم من جامعات ضعيفة في مصر.

وطالب الفضل وزير الداخلية بالسؤال والتحقيق عن هذا الموضوع واتخاذ الإجراءات الواجبة.

وتساءل الفضل « كيف قامت وزارة التعليم العلي باعتماد هذه الشهادات وهي شهادات حتما مزورة لأنهم حصلوا على الشهادات وهم على رأس عملهم».

ووعد الفضل بفضح الموضوع وأنه عندما يحصل على معلومة سيقوم بإعلانها بالأسماء .

وشدد على ضرورة أن يتم التصدي لهذا(الفيروس) الذي بات منتشرا في كل مكان ولم يعد مقتصرا على جماعة ولا قبيلة بل شمل كل الفئات .

وقال إن من يحصل على شهادة صحيحة ويسير في طريقه يجد من حصل على شهادة مضروبة قد أصبح رئيسه وهذا يبعث على الإحباط.

واكد أن هذا أمر خطر خاصة إذا تم تعيين اصحاب هذه الشهادات في اماكن مهمة مثل الطب وغيره من التخصصات.

وأضاف»كلامي لوزير الداخلية.. أرجو ان تتعامل مع الأمر بحزم.»

وبين أنه تقدم الاسبوع الماضي برسالة واردة لطلب مناقشة وسماع رأي الحكومة في ذلك لأن الموضوع تعدى وزارة التعليم العالي وان كانت هي الأساس لأن التصديقات تأتي من عندهم،لكن الموضوع عم كل وزارات الدولة.

وقال»مجهزين ملفات لكل وزارة وما يحدث فيها لذلك على كل وزير أن يجهز نفسه للإجابة ولن نحمل الوزراء اخطاء غيرهم لكن احملهم مسؤولية عدم تنظيف هذا الخطا السابق».

التصويت على التقرير النهائي الأسبوع المقبل

«الصحية البرلمانية»: تباين بين الحكومة والنقابات بشأن تعديلات «العمل الأهلي»

جانب من اجتماع اللجنة

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها امس التقرير (40) التكميلي للتقرير (38) عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي (الذي أقر في المداولة الأولى) والتعديلات المقدمة عليه.

وكشف رئيس اللجنة د. حمود الخضير في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن تباين آراء الحكومة والنقابات بشأن التعديلات التي أقرت في المداولة الأولى، حيث تصر النقابات على إقرار القانون كما وافق عليه المجلس في المداولة الأولى فيما ترفضها الحكومة.

وأكد أن ممثلي اتحاد عمال الكويت والنقابات العامة للبنوك ونقابة العاملين في القطاع الخاص واتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بالإضافة الى مجموعة من اصحاب الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمسكوا بالتعديلات وفق المداولة الأولى.

وأوضح الخضير ان «وجهة نظر تلك الجهات أن هذا القانون بتعديلاته الحالية كاشف ومؤكد لإرادة المشرع في قانون 2010»، مؤكدا أن اللجنة حرصت على تدوين آرائهم كاملة باعتبارهم شريكا رئيسا في هذا القانون حتى يتم التوصل إلى صيغة نهائية لإنجاز القانون.

وقال الخضير إن تصويت اللجنة على القانون سيتم في اجتماع يعقد الأسبوع المقبل تمهيداً لرفعه لمجلس الأمة للتصويت على مداولته الثانية في الجلسة المقبلة.

المرداس: توافق برلماني حكومي حول «القيد الانتخابي»

قال مقررلجنة الشؤون الداخلية والدفاع النائب نايف المرداس إن اللجنة ناقشت في اجتماعها امس بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح اقتراحات من عدد من النواب أعضاء اللجنة بفتح القيد الانتخابي طوال العام حسب السن القانوني المحدد على أن يتوقف قبل الانتخابات بشهر واحد.

واضاف في تصريح للصحفيين في مجلس الأمة انه بالنسبة لنقل القيد فيكون في شهر فبراير فقط .

وأكد وجود توافق حكومي مع فتح القيد الانتخابي طوال العام .

واشار إلى وجود حكم محكمة اليوم بخصوص القيد الانتخابي وعلى أساسه سيتم تقييم الأمر بالنسبة للوضع الحالي في خصوص القيد الانتخابي.

الهرشاني يثمن مضامين كلمة سمو الأمير أمام القمة العربية

ثمن النائب حمد الهرشاني مضامين الكلمة التي ألقاها سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أمام القمة العربية في تونس، مشيراً إلى عمقها ووضوحها في معالجة لملفات العربية التي يستوجب الوضع التوصل إلى حلول لها لتأثيرها على التضامن العربي.

وقال الهرشاني في تصريح صحافي إن سموه لم يترك أي ملف إلا ووضع بصمته عليه وأوجد له الحلول وكانت البداية مع قضية العرب فلسطين وبيت المقدس ثم عرج إلى اليمن وسورية وليبيا وركز على العلاقات مع إيران وضرورة احترامهم حسن الجوار.

وأكد الهرشاني أن سموه عرض المشكلة ووضع لها الحلول معتمدا على خبرته السياسية والدبلوماسية ودوره المشهود في طي الكثير من ملفات الخلاف بين الأشقاء والأصدقاء، متمنيا أن تضع الجامعة العربية كلمة سموه في اعتبارها حين تشرع في وضع الحلول للمشكلات التي يعاني منها العالم العربي من محيطه إلى خليجه.